

## الجزائر في جولة حاسمة لإعادة هيكلة قطاع الطاقة

دخلت الجزائر في جولة حاسمة لإعادة هيكلة شركة سوناطراك، إحدى بؤر الفساد في عهد الحكومات السابقة، في تحرك يرى محللون أنه منقوص إذا لم تتمكن الحكومة الجديدة من تغيير العقلية القديمة في التعامل مع قطاع النفط والغاز.

ونقل النفط والغاز، قد شهدت في السنوات الأخيرة فضائح مالية وفساد كانت موضع تحقيق في الجزائر وخارجها.

وتظهر أحدث الأرقام أن إيرادات النفط والغاز بلغت 30.25 مليار دولار في الأحد عشر شهرا الأولى من العام الماضي، بانخفاض 15 بالمئة عن الفترة ذاتها من العام السابق مع تقلص أحجام التصدير بسبب الطلب المحلي وتراجع الإنتاج.

وواجهت الجزائر ذلك بمحاولة تعزيز الطاقة الإنتاجية، ويسعى البلد العضو في منظمة أوبك إلى جذب استثمارات شركات النفط الأجنبية للمساعدة في ذلك.

وبالفعل انتقلت سوناطراك إلى المربع التالي من خطوات الإصلاح التي يطالب بها الحراك الشعبي قبل نهاية العام الماضي، وبدأت تظهر انفتاحا أكبر عقب سنوات من الإنغلاق ضمن دائرة السياسات الاستثمارية القديمة.



توفيق حكار رابع رئيس تنفيذي لسوناطراك منذ الإطاحة بالرئيس بوتفليقة

وفي ديسمبر 2019، سنتت الجزائر قانونا جديدا لتشجيع مثل تلك الاستثمارات مع منع الشركات الأجنبية من تملك حصة أغلبية في مشاريع الطاقة.

ويأتي التحرك ضمن خطة معالجة أزمة شلال سوناطراك بسبب إدارتها طيلة عقدين من أشخاص متفادين أتهموا بالفساد.

وفي خطوة غير مسبوقة، بحثت سوناطراك قبل إقرار قانون الاستثمار مع شركة شيفرون الأميركية عن شراكات محتملة في قطاع النفط.

وأعتبر محللون أن هذه الخطوة قد تلمن المستثمرين الأجانب للدخول إلى السوق المحلية مستقبلا مع استكمال خطط إعادة الهيكلة.

وكانت الشركات العالمية ترد في العمل في الجزائر، والآن يبدو أنها ستقل على تلك السياسات في حال وجدت مرونة في التعامل من قبل السلطات الجديدة.

وشكل عزوف الشركات عن عرض استكشاف النفط الجزائري، والتي طرحتها الحكومة منذ 2008، أحد المؤشرات على فشل سوناطراك في تطوير نشاطها وإيراداتها.

ومن بين الدلائل الأخرى الصراعات الداخلية حول قيادتها وتغلغل الفساد في إدارتها، فضلا عن قانون النفط الصادر في 2005، كرس احتكار الدولة بدعوى السيادة الوطنية نشاطها، كما قيدت المستثمرين الأجانب بسلة ضرائب حازمة.

ويؤثر تراجع إيرادات الطاقة على ميزانية الدولة، التي تقرر خفض الإنفاق العام فيها 9 في المئة هذا العام، مع عدم المساس بالدعم الحساس سياسيا.

وسيكون من الصعب إجراء أي خفض على البرامج الحكومية في ضوء الأزمة السياسية، التي هزت الجزائر على مدار العام الماضي.



رؤية أبعد لمستقبل قطاع النفط والغاز

الجزائر - فرض تخلف قطاع الطاقة الجزائري عن القيام بدوره في تحريك التنمية الاقتصادية، على السلطات الجديدة النظر بعمق في كيفية تحويل القطاع من نقمة إلى نعمة.

وأعلنت حكومة الرئيس عبدالمجيد تبون عن تنصيب إدارة جديدة في أعلى هرم الذراع النفطية للدولة، في أحدث خطوات تنفيذ الإصلاحات العاجلة، التي يطالب بها الحراك الشعبي منذ الإطاحة بحكم الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة.

وجاء ذلك بعد إنهاء مهمة كمال الدين شيخي كرئيس تنفيذي لشركة سوناطراك، بعد أقل من ثلاثة أشهر له على رأس الشركة وذلك خلفا لحشيشي رشيد.

وقال التلفزيون الرسمي إن الرئيس عبدالمجيد تبون قرر تعيين توفيق حكار، وهو مسؤول تنفيذي كبير في سوناطراك، رئيسا جديدا لشركة الطاقة الوطنية.

وسيكون حكار رابع رئيس تنفيذي للشركة في غضون عام، وهو وضع لم يشهده هذا الكيان من قبل.

وخلف رشيد في أبريل الماضي عبدالمؤمن ولد دقور، الذي كان تولى المنصب منذ 2017 في الشركة، التي تملكها الدولة.

وكان ولد دقور من المقربين من بوتفليقة، وقد أقبل بعد أيام قليلة من استقالة الرئيس الأسبق، الذي سيطر على الحكم لعقدين من الزمن تحت ضغوط حركة احتجاج غير مسبوقة.

وعكس التأخر في تنفيذ استراتيجية واضحة المعالم لتطوير القطاع حجم العراقيل المتركة والتي زادت الأزمة الاقتصادية منذ منتصف 2014، أمام تنفيذ خطط الخروج من الاقتصاد الريعي.

ويرى محللون أن الخطوة التي اتخذتها الجزائر لترتيب عمل الشركة وجعلها تؤدي دورها بالشكل المطلوب ليست كافية إذا لم يصاحب هذه الخطة برنامج متكامل لتغيير عقلية إدارة قطاع النفط والغاز.

ويشير البعض إلى التجارب العربية للشركات التي تعمل في قطاع الطاقة وخاصة أرامكو السعودية، أكبر كيان نفطي في العالم، إلى جانب شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك).

وفي خضم الإصلاحات الاقتصادية في السعودية والإمارات استطاعت أرامكو وأدنوك تعزيز أعمالها بشكل أكبر بعد أن اعتمدت رؤية مستقبلية تركزت على التنوع من خلال الاستثمار في البيوتيكيميائيات والغاز، إلى جانب تصدير الخام.

والجزائر، التي تعد ثالث منتج للنفط في أفريقيا وأحد المنتجين العشر الأوائل للغاز في العالم، بحاجة ملحة لاكتشاف حقول جديدة لسد نقص إنتاج الحقول المنتجة حاليا وارتفاع الاستهلاك المحلي.

والشركة النفطية ذات أهمية محورية في الاقتصاد الجزائري، الذي يحصل على 60 بالمئة من موارد ميزانيته و95 بالمئة من عائدات التصدير من المحروقات.

وكانت سوناطراك التي يتولى أنشطة استكشاف وإنتاج وتكرير



أفاق استثمار كبيرة

## مكاسب تونسية كبيرة في منتدى تمويل الاستثمار والتجارة في أفريقيا

1.5 مليار دولار قيمة تمويلات للمشاريع الاستثمارية التونسية

وأشار الوكيل إلى أن عددا من البنوك الأفريقية سوف تفتح فرعا لها في تونس، وهي تنتظر رد الحكومة لتمكينها من الاستثمار في الأرض والموقع الذي ستقوم فيه ببناء مكاتبها الإقليمية التي تخدم منطقة شمال أفريقيا.

وكشف أنه أصبح بإمكان الشركات التونسية طلب تمويل تجاري لاستثماراتها المستقبلية في أفريقيا، وهو ما اشتغل عليه مجلس الأعمال التونسي الأفريقي طيلة السنوات الثلاث الماضية.

وأكد سمير سالم مستشار التنمية والاستثمار لدى رئيس جمهورية جيبوتي سي بصريح لـ"العرب" أن المنتدى خلق ديناميكية جديدة وقدم رؤية نوعية لتطوير أفريقيا، وعرض فرصا لإنجاز خطة اقتصادية وتجارية شاملة.

وأضاف أن تونس مهمة بالنسبة لجيبوتي لأنها تتمتع بمهارات بشرية وإمكانات صناعية تمكنها من تصدير منتجات إلى بلاده لإنشاء شبكة تجارية عبر القارات على المستوى اللوجستي.

وقال جون بيار ماريشان رئيس مؤسسة خدمات وعلاقات تجارية في أفريقيا وأوروبا إن "المنتدى تمكن من حشد صناع القرار التونسيين والأفارقة والأوروبيين لتبادل الخبرات وإيجاد حلول عملية لتطوير المشاريع".

وأضاف أن مثل هذه المؤتمرات تمثل فرصة كبيرة لمساعدة الشركات الأفريقية على ولوج أسواق أخرى واستقطاب عملاء جدد، وإضافة تقنيات حديثة لتحسين وتطوير الأعمال.

المشاريع الاستثمارية، التي لخصها الجزائري في مراجعة قانون الصرف واستقطاب المصارف إلى تونس لتشجيع المؤسسات على الاستثمار في أفريقيا.

ودعا إلى إحداث خط بحري مباشر بين تونس وداكار وأبيدجان لتسهيل حركة التجارة البحرية بين المنطقتين وضرورة إنجاز خطوط جوية مباشرة مع بعض الدول الأفريقية وتحسين التواجد الدبلوماسي التونسي في أفريقيا.

وأكد رئيس مجلس الأعمال التونسي الأفريقي باسم الوكيل لـ"العرب" أن المنتدى كان "فرصة لإعادة النظر في ما حققته تونس العام الماضي، ومراجعة مسار الوعود التي قطعها في ما يتعلق بالاستثمارات، من حيث التمويل وتحفيز نشاط المصدريين التونسيين والمستثمرين وتعزيز دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة لتحسين نشاط التصدير إلى أفريقيا".

وتعاني الشركات العاملة في تونس من اضطرابات مالية، حيث يمثل المنتدى فرصة لإعادة إحيائها وإخراجها من العجز المزمن.

وكشف الجزائري أن رئاسة الجمهورية التونسية عرضت مشروع إنشاء مدينة طبية بمحافظة القيروان على مؤسسات استثمارية دولية، وأنها حصلت على عرض لتمويلها، إضافة إلى إنشاء مرافق سياحية ومستشفى جامعي.

وأضاف أن خطط وبرامج الاستثمار في أفريقيا تسير بشكل جيد في انتظار معالجة بعض الإشكاليات المتعلقة بالحكومة والبرلمان. وتحاول تونس منذ سنوات إزالة العراقيل التي تعيق

بداً تونس تجني ثمار رهانها على الأفاق الاقتصادية الأفريقية بنجاحها في استقطاب استثمارات كبيرة في منتدى الاستثمار والتجارة في أفريقيا، في إطار خطط للاستفادة من موقعها الجغرافي للقيام بدور أكبر في مشاريع القارة التي تستقطب اهتماما عالميا متزايدا.

الأفريقي حيث تمكنت من تأسيس نحو 60 مؤسسة في الكوت ديفوار وأكثر من 10 مؤسسات في السنغال.

وشهد المنتدى الذي شارك فيه جهات منحة عبيدة ووزراء أفرقة والعديد من المستشارين وشخصيات أميركية اقتصادية نافذة توقيع 10 اتفاقيات لإنشاء 10 مؤسسات أخرى في السنغال.

وشدد الجزائري أن العديد من المؤسسات الدولية أكدت استعدادها لتمويل الشركات التونسية العامة والخاصة، ومنها شركة الكهرباء والغاز (ستاغ) وشركة إيتاب البترولية.

وتعاني الشركات العاملة في تونس من اضطرابات مالية، حيث يمثل المنتدى فرصة لإعادة إحيائها وإخراجها من العجز المزمن.

وكشف الجزائري أن رئاسة الجمهورية التونسية عرضت مشروع إنشاء مدينة طبية بمحافظة القيروان على مؤسسات استثمارية دولية، وأنها حصلت على عرض لتمويلها، إضافة إلى إنشاء مرافق سياحية ومستشفى جامعي.

وأضاف أن خطط وبرامج الاستثمار في أفريقيا تسير بشكل جيد في انتظار معالجة بعض الإشكاليات المتعلقة بالحكومة والبرلمان. وتحاول تونس منذ سنوات إزالة العراقيل التي تعيق

سناء عدوني  
صحافية تونسية

تونس - احتضنت تونس أمس الدورة الثالثة لمؤتمر تمويل الاستثمار والتجارة في أفريقيا، الذي نظمه مجلس الأعمال التونسي الأفريقي، في مبادرة تعكس طموح البلد لتعزيز حضوره الاقتصادي في القارة وربط شراكاته التجارية مع أسواقها الصاعدة.

وقال نائب رئيس المجلس الأفريقي التونسي أنيس الجزيري لـ"العرب" إن المنتدى تمكن من استقطاب مشاركة ما يقارب 100 مؤسسة عالمية.

وكشف أن تونس حصلت خلال المنتدى على تمويل بنحو 500 مليون دولار من البنك الأفريقي للتنمية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف أن "المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أعلنت عن تمويلات تفوق مليار دولار على نحو خمس سنوات لمشاريع تونسية، مع وعود بضيخ تمويلات من مؤسسات وصناديق استثمار أخرى".

وأشار الجزيري إلى أن "الحضور التونسي في أفريقيا يشهد تقدما كبيرا منذ تأسيس مجلس الأعمال التونسي

## كورونا يكشف اعتماد «أوبك» الشديد على الصين

وقال المحلل لروبيرتز "بصفتها اقتصادا سريع النمو فإن أكثر من ثلث نمو الطلب العالمي على النفط يأتي من الصين".

وأضاف "من دون إمدادات محلية كافية فإن اعتماد الصين على النفط يستمر في الارتفاع وهو ما يجعل الصين واحدة من أهم الأسواق بالنسبة لأوبك".

وأعلنت السعودية، هذا الأسبوع، أن تأثير الفايروس على طلب النفط "محدود للغاية" و"مدفوع بالعوامل النفسية والنظرة التشاؤمية التي يتبناها بعض المتداولين في السوق".

ومع ذلك ترى جي.بي.سي إنبي إنجي أن أوبك وحلفاءها أمامهم خيار واحد، وهو الإعلان عن المزيد من خفض الإمدادات، وإلا فإن سعر النفط على الأرجح سيسجل المزيد من التراجع في غياب تطور كبير في احتواء الفايروس.

اتفاقهم الساري للحد من إنتاج النفط لدفع الأسعار إلى الارتفاع.

وتعد السعودية وروسيا أكبر مصدرين للنفط الخام إلى الصين، لكن أوبك عموما ستتأثر جدا بتراجع الطلب الصيني على النفط.

ورغم تحسن أسعار النفط بقوة، الأربعم الماضي، إلا أنها انخفضت كثيرا بشكل إجمالي في الأسبوعين الماضيين وسط مخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي بسبب الصين.

وأثار هبوط الأسعار تساؤلات في أوبك التي يضح أعضاءها وعددهم 13 دولة، قرابة ثلث النفط الخام العالمي، وتسعى للحفاظ على العائدات بوجه طلب صيني أضعف.

ويؤكد يوجياو لي، المحلل لدى مجموعة الأبحاث وود ماكينزي، أن الصين ثاني أكبر دول العالم استهلاكاً للنفط وتمثل 13 في المئة من الطلب العالمي للخام.

أكدت توصية تحالف أوبك+ بتعميق خفض إنتاج النفط تزايد اعتماد المنتجين الشديد على الطلب الصيني، بعد أن عطلت أزمة فايروس كورونا نشاط الكثير من مصانعها ومظاهر الحركة والنقل والطيران.

لندن - كشفت مصادر مطلعة أن اللجنة الفنية التابعة لتحلف أوبك+ أوصت أمس بخفض إضافي مؤقت لإنتاج النفط بمقدار 600 ألف برميل يوميا استجابة لتأثير فايروس كورونا على الطلب، بانتظار موقف روسيا من ذلك الاقتراح.

وتسلط المخاوف من تباطؤ اقتصادي يغذيه تراجع الطلب نتيجة انتشار فايروس كورونا المستجد في الصين منذ أسابيع الضوء على منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تباع القسم الأكبر من إنتاجها إلى ثاني أقوى اقتصاد في العالم.

وقالت مجموعة الأبحاث جي.بي.سي إنبي إنجي للطاقة إن "الصين باتت أكثر